CBD

UNEP

UNEP/CBD/WG-RI/1/8
26 July 2005

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية
المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية
الاجتماع الأول
مونتريال، ٥-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥
البند ٥-٢ من جدول الأعمال المؤقت*

اشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

١- لم يتم حتى الآن اشراك القطاع الخاص الفعال والمستمر في تنفيذ الاتفاقية سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الوطني. بيد أن الأنشطة اليومية للأعمال وللصناعة لها وقع رئيسي على التنوع البيولوجي. وبذلك فان للقطاع الخاص امكانية اسهام محسوس نحو انجاز هدف عام ٢٠١٠ وأهداف الاتفاقية، عن طريق اقرار وتعزيز ممارسات طيبة في مجال التنوع البيولوجي وتقاسم الخبرات والتكنولوجيات مع القطاع العام والمساعدة على ادماج التنوع البيولوجي في سائر القطاعات. وبالاضافة الى ذلك، فان بعض اللاعبين في القطاع الخاص لهم اهتمام بالدخول في مجال الشؤون المتصلة بالتنوع البيولوجي في سبيل الحفاظ على سمعتهم وكذلك في سبيل الحفاظ على ميزاتهم التنافسية من خلال الحصول على الأرض والبحر وغير ذلك من الموارد الطبيعية، وعلى الحقوق القانونية والاجتماعية في تشغيل الموارد البشرية ورؤوس الأموال والتأمينات.

٢- من أهداف الخطة الاستراتيجية للاتفاقية أن يقوم الفاعلون وأصحاب المصلحة الرئيسيون بالضلوع في شراكة لتنفيذ الاتفاقية، وأن يدمجوا شواغل التنوع البيولوجي في خططهم القطاعية والشاملة لعدة قطاعات وبرامجهم وسياساتهم المتصلة بهذا الموضوع (الهدف ٤-٤). والمذكرة الحالية تستكشف الخيارات لتعزيز اشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية. هذه الخيارات تشمل رفع مستوى الوعي بالتنوع البيولوجي وبالاتفاقية، وارتباطهما بدائرة الأعمال، داخل القطاع الخاص وبين الجمهور الواسع؛ وايجاد وتنفيذ ارشادات ومعايير وغير ذلك من الأدوات لتشجيع أفضل الممارسات في مجال التنوع البيولوجي لدى مختلف الشركات؛ وتعزيز الممارسات الجيدة والنهوض بها على نطاق أوسع، واشراك القطاع الخاص في عمليات الاتفاقية على الصعيدين العالمي والوطني.

* UNEP/CBD/WG-RI/1/1

لدواعي الاقتصاد في النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

٣- ان هذه المذكرة تستمد مادتها من عدة مصادر ومنها اجتماع صغير للتفكير عقد في لندن يومي ٢٠ و ٢١ يناير ٢٠٠٥ برعاية الأمين التنفيذي، في شراكة مع وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة ووزارة البيئة في البرازيل والاتحاد العالمي للحفظ (IUCN) ومجلس الأعمال البرازيلي في سبيل التنمية المستدامة (CEBDS) وهيئة Insight Investment. والغرض من ذلك الاجتماع كان توليد الأفكار التي يمكن تطبيقها على أفضل وجه من خلال الاتفاقية أو لمساندة أهداف الاتفاقية، لايجاد شراكة بين قضايا الأعمال وقضايا التنوع البيولوجي.

٤- تتضمن هذه المذكرة أيضا الخطوط العريضة الموجودة بين مبادرات الأعمال ومبادرات التنوع البيولوجي التي يمكن البناء على أساسها والاستفادة منها في سبيل كفالة الاسهام الاحتمالي للقطاع الخاص في أهداف الاتفاقية، على أن يكون ذلك الاسهام أشد ما يمكن فعالية.

توصيات مقترحة

ان الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض الاتفاقية قد يرغب في اصدار توصية تتمشى مع ما يلي:

ان الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض الاتفاقية

اذ يذكر المقررات ٦/٣ و ١١/٥ و ٢٦/٦ ولا سيما الهدف ٤-٤ من الخطة الاستراتيجية ("الفاعلون وأصحاب المصلحة الرئيسيون بما في ذلك القطاع الخاص ينبغي اشراكهم في شراكات لتنفيذ الاتفاقية كما ينبغي ادماج شواغل التنوع البيولوجي في خططهم وبرامجهم وسياساتهم القطاعية والشاملة لعدة قطاعات المتصلة بهذا الموضوع")؛

واذ يركز على الحاجة الى اشراك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاقية وفي تحقيق هدف ٢٠١٠، مع مراعاة أن المسؤوليات عن التنفيذ تقع في المقام الأول على عاتق الأطراف؛

واذ يلاحظ وجود أسباب متعددة لتعزيز اشراك دوائر الأعمال والصناعة في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الاعتبارات الآتية:

(أ) يمكن أن يقال أن القطاع الخاص هو أقل القطاعات مشاركة بين جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ الاتفاقية، ومع ذلك، فان الأنشطة اليومية لدوائر الأعمال والصناعة لها وقع رئيسي على التنوع البيولوجي. وتشجيع دوائر الأعمال والصناعة على أن تأخذ بممارسات جيدة وتعززها يمكن أن ينطوي على اسهام محسوس في تحقيق هدف ٢٠١٠ وتحقيق أهداف الاتفاقية؛

(ب) ان الشركات الفردية والرابطات الصناعية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الحكومات وعلى الرأي العام؛ وبذلك تملك امكانية رفع مستوى الاهتمام بالتنوع البيولوجي وبالاتفاقية نفسها؛

(ج) ان لدى القطاع الخاص معرفة بالتنوع البيولوجي والموارد التكنولوجية المتعلقة بذلك التنوع وكذلك لديه المزيد من المهارات في الادارة والبحث والاتصال، التي يمكن اذ ما عبئت أن تسهل تنفيذ الاتفاقية؛

١- *يرحب* بمبادرة وزارة البيئة بالبرازيل ووزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة الى جانب الاتحاد العالمي للحفظ (IUCN) ومجلس الأعمال البرازيلي في سبيل التنمية المستدامة (CEBDS) وهيئة Insight Investment والأمين التنفيذي، وهي المبادرة الرامية الى توليد أفكار يمكن تطبيقها على خير وجه من خلال الاتفاقية أو لمساندة أهداف الاتفاقية، خصوصا لاشراك دوائر الأعمال في قضايا التنوع البيولوجي كوسيلة للعمل على تحقيق هدف ٢٠١٠.

٢- *يلاحظ* تقرير "الأعمال وتحدي التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠"، الذي هو عنوان الاجتماع المعقود في لندن يومي ٢٠ و ٢١ يناير ٢٠٠٥.

٣- *يلاحظ* الأنوع الآتية من الأدوات والآليات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في تسهيل الاسهامات من دوائر الأعمال والتجارة في تنفيذ الاتفاقية وادراك هدف ٢٠١٠:

(أ) مواد رفع مستوى الوعي وعقد ورش تدريب على الأعمال وقضايا التنوع البيولوجي للقطاع الخاص؛

(ب) ارشادات عن ادماج اعتبارات التنوع البيولوجي فيما يوجد من معايير وخطوط ارشادية ومؤشرات طوعية أو اجبارية خاصة بالتبليغ وبالأداء، في سبيل ادماج اعتبارات التنوع البيولوجي في ممارسة الأعمال المختلفة؛

(ج) خطط لاصدار الشهادات، تعكس الطائفة الكاملة للقضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي في سبيل تسهيل اختيار المستهلكين على أساس أداء الشركات المختلفة لأعمالها في مجال التنوع البيولوجي؛

(د) معايير متفق عليها دوليا للأنشطة التي لها وقع على التنوع البيولوجي؛

(هـ) ارشادات وأدوات لمساعدة الشركات على تنفيذ الممارسات الجيدة التي تتعلق بالتنوع البيولوجي؛

(و) السياسات وخطط العمل المتصلة بالتنوع البيولوجي لتحديد وتشغيل التزامات الشركات في مجال التنوع البيولوجي؛

(ز) ايجاد معالم على الطريق تتعلق بالتنوع البيولوجي كي تسترشد بها ممارسات ادارة الشركات وتقييم اداراتها في مجال التنوع البيولوجي؛

(ح) أنشطة التعويض عن التنوع البيولوجي التي تسمح للشركات بالوفاء بالتزاماتها بالتعويض عن الوقع السيء الذي لا مفر منه الناشئ عن عملياتها على التنوع البيولوجي؛

(ط) تدابير ذات قيمة للتنوع البيولوجي ونماذج لصنع القرار تقوم على أساس تلك التدابير، لمساعدة الشركات على تشغيل التزاماتها المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

(ي) شراكات لتسهيل تقاسم المعارف فيما يتعلق بالممارسات الجيدة؛

٤- *يلاحظ* أن اسهامات دوائر الأعمال والصناعة في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق هدف ٢٠١٠ يمكن زيادة تسهيلها بمزيد من العمل يجري انجازه وتطويره تحت ظل الاتفاقية:

(أ) أدوات وارشادات ومعايير تتعلق بالقضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي ذات الصلة بالقطاع الخاص؛

(ب) تدابير لقياس قيمة التنوع البيولوجي في سبيل وضع الأولويات وصنع القرارات؛

(ج) اصدار ارشادات عن ادماج التنوع البيولوجي في المعايير وخطط اصدار الشهادات والخطوط الارشادية في مجال الصناعة؛

(د) ارشادات الى القطاع الخاص تتعلق بالاتفاقية؛

٥- *يرحب* باقتراح الشركاء المشار اليه في الفقرة ١ أعلاه بعقد اجتماع اضافي؛

.

٦- *يدعو* المنظمين والمشاركين في الاجتماع المقترح الى معالجة القضايا الآتية وجعل نتائج تلك المعالجة متاحة ليعلم بها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن:

(أ) مزيد من وضع وتطوير الأدوات والآليات المذكورة في الفقرة ٣ من هذه التوصية؛

(ب) اشراك القطاعات المالية والتأمينية في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الخيارات المتصلة بمبادرة عالمية في مجال أعمال البنوك ودوائر الأعمال والتنوع البيولوجي كما هي موصوفة في الفقرة ١١ (د) من المقرر ١٦/٦.

(ج) اشراك الشركات التي لها وقع على عملية الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع في تنفيذ الاتفاقية؛

٧- *يوصي* أن يقوم مؤتمر الأطراف بما يلي كاسهام منه لتحقيق الهدف ٤-٤ من الخطة الاستراتيجية:

(أ) *أن يحث* نقاط الاتصال الوطنية، التي تعمل مع الدوائر الحكومية ذات الصلة، على توصيل أهمية التنوع البيولوجي الى الشركات العاملة تحت ولاية الأطراف، بما في ذلك الشركات التي تملكها الدولة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كي تعمل تلك الشركات على ايجاد وتطوير الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتصلة بالتنوع البيولوجي (NBSAPs) ولتشجيع تلك الشركات على الأخذ بالممارسات التي تساند تنفيذ الـ NBSAPs وتساند أهداف الاتفاقية؛

(ب) *أن يشجع* نقاط الاتصال الوطنية عندما يكون الأمر مناسبا على ادراج ممثلين للقطاع الخاص في الوفود الوطنية الى اجتماعات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية ومؤتمر الأطراف وغير ذلك من الاجتماعات الحكومية الدولية، وأن ترشحهم للمشاركة في أفرقة الخبراء التقنيين؛

(ج) *أن يطلب* من الأمين التنفيذي تجميع البيانات عن حالة دوائر الأعمال المتعلقة بالتنوع البيولوجي والممارسة الجيدة بشأن ذلك التنوع، وجعل المعلومات متاحة من خلال آلية تبادل المعلومات.

(د) *ويطلب كذلك* من الأمين التنفيذي أن يدرج القطاع الخاص كمجتمع مستهدف في أدوات ترويج المعلومات لديه وفي المبادرة العالمية بشأن الاتصالات والتعليم وتوعية الجمهور (CEPA)؛

(هـ) *أن يدعو* منظمات الأعمال والمنظمات ذات الصلة والشراكات المتصلة بالموضوع الى وضع وتعزيز حالة دوائر الأعمال المتصلة بالتنوع البيولوجي، وايجاد وتعزيز الاستعمال الأوسع نطاقا للخطوط الارشادية المتعلقة بالممارسة الجيدة ومعالم الطريق وخطط اصدار الشهادات وشؤون التعويض عن الأضرار والتبليغ عن الخطوط الارشادية والمعايير، ولا سيما معايير الأداء المتمشية مع مؤشرات عام ٢٠١٠، واعداد وابلاغ أية التزامات طوعية من شأنها أن تسهم في تحقيق هدف ٢٠١٠ الى الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف؛

(و) *أن يدعو* دوائر الأعمال الى جعل سياساتها وممارساتها متمشية على نحو أشد صراحة مع غايات وأهداف الاتفاقية؛

(ز) *أن يشجع* ممثلي دوائر الأعمال على المشاركة في اجتماعات مؤتمر الأطراف واجتماعي الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية وغيرها من الاجتماعات الحكومية الدولية؛

(ح) *أن يقرر* النظر، في اجتماعه التاسع، في ايجاد مزيد من الوسائل والطرائق لتعزيز مشاركة دوائر الأعمال في تنفيذ الاتفاقية، مع التركيز بصفة خاصة على دور الاتفاقية في تسهيل تلك المشاركة.

أولا – مقدمة

١- ان الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي ترمي الى أن تحقق بحلول عام ٢٠١٠ تخفيضا محسوسا في المعدل الحالي لضياع التنوع البيولوجي على المستويات العالمي والاقليمي والوطني (المقرر ٦/٢٦). وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، تحدد الخطة مجموعة من الغايات والأهداف المساندة لتلك العملية. فالهدف ٤-٤ من الخطة الاستراتيجية هو اشراك الفاعلين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك القطاع الخاص، في شراكات لتنفيذ الاتفاقية، وقيامهم بادراج شواغل التنوع البيولوجي في الخطط والبرامج والسياسات القطاعية والمشتركة لعدة قطاعات لديهم. وهذا الهدف يعترف بأهمية دور القطاع الخاص، لا سيما دور الصناعات القائمة على أساس تأثير شديد منها على التنوع البيولوجي ومكوناته، أو التي تقوم أساسا على ذلك التنوع ومكوناته، وهو دور تستطيع الصناعات أن تؤديه في تنفيذ أهداف الاتفاقية.

٢- ان الفائدة المنشودة من اشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية طالما أعترف بها، فالمادة ١٠ (هـ) من الاتفاقية، تجعل الأطراف ملتزمة بتشجيع التعاون بين السلطات الحكومية والقطاع الخاص في ايجاد المنهجيات في سبيل الاستعمال المستدام للموارد البيولوجية. وبموجب المقرر ٦/٣، طلب مؤتمر الأطراف من الأمانة أن تستكشف امكانيات تشجيع القطاع الخاص على مساندة أهداف الاتفاقية، وبموجب المقرر ١٢/٤، طلب من الأمانة أن تنظر في الصعاب التي تعرقل فرص القطاع الخاص وامكانيات مساندته لتنفيذ الاتفاقية. وبالاضافة الى ذلك، فبموجب المقرر ١١/٥ يقضي مؤتمر الأطراف بأن اشراك القطاع الخاص ينبغي ادراجه حسب ما يكون الأمر مناسبا في جداول أعمال الاجتماعات وادراجه كذلك في البنود القطاعية والمواضعية الداخلة في برنامج العمل، بينما طلب المؤتمر بموجب مقرر ١٦/٦ من الأمين التنفيذي أن يقوم، في تعاون مع مرفق البيئة العالمية، باستكشاف الفرص لايجاد وتطوير مبادرة عالمية بشأن أنشطة البنوك ودوائر الأعمال والتنوع البيولوجي. وبالاضافة الى ذلك، توجد مقررات عدة بشأن آليات وقضايا محددة تشمل نقل التكنولوجيا والاستعمال المستدام والتنوع البيولوجي الزراعي والحراجي (أي المتصل بالغابات) وتدابير حافزة وآلية تبادل المعلومات تشير كلها صراحة الى تعزيز اشراك القطاع الخاص في هذا المجال.

٣-على الرغم من هذه الخلفية، وعلى الرغم من أن معظم عمليات الاتفاقية تسمح بمشاركة القطاع الخاص، الا أن مشاركة ذلك القطاع في اجتماعات مؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية وعمل الاتفاقية، كانت مشاركة محدودة حتى الآن. ولم تشارك لا الاتفاقية ولا دوائر الأعمال مشاركة نشطة أو متواصلة في الأعمال الأخرى على المستوى العالمي، بينما المشاركة على المستوى الوطني تختلف اختلافا واسعا تبعا للأطراف. والتنفيذ الشامل لعدة قطاعات يظل أحد التحديات الكبيرة جدا الماثلة أمام الاتفاقية.

٤- والواقع أن القطاع الخاص هو، فيما يقال، أقل القطاعات مشاركة في تنفيذ أهداف الاتفاقية بين جميع مجموعات أصحاب المصلحة، ومع ذلك فان الأنشطة اليومية لدوائر الأعمال والصناعة لها وقع رئيسي على التنوع البيولوجي. فبذلك، بينما يتدانى بسرعة موعد عام ٢٠١٠، هناك حاجة الى الاشراك الفعال للقطاع الخاص، من ضمن أصحاب المصلحة الآخرين، في عمليات الاتفاقية وفي تنفيذ أهدافها على نطاق أوسع. ويأتي هذا الاعتراف في زمن أخذت فيه الشركات ورابطات الصناعة تعترف اعترافا متزايدا بأهمية التنوع البيولوجي ومكوناته في عملياتها وفي الحدود الدنيا لنشاطها، مما أنشأ ــ ولعل ذلك للمرة الأولى ــ بيئة تمكينية لمشاركة القطاع الخاص في انجاز أهداف الاتفاقية.

٥- في سبيل استكشاف الفرص للاستفادة وكذلك اكتشاف مخاطر التعاون مع القطاع الخاص، فان الأمين التنفيذي وادارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة ووزارة البيئة البرازيلية والاتحاد العالمي للحفظ (IUCN)

ومجلس الأعمال البرازيلي (CEBDS) وهيئة Insight Investment، قد تشاركت جميعا في رعاية اجتماع لندن المعقود يومي ٢٠ و ٢١ يناير ٢٠٠٥ وعنوانه (Business and the 2010 Biodiversity Challenge) وهذا الاجتماع الضيق المدى جمع بين أفراد من القطاع الخاص والمجتمع المدني والدوائر الحكومية ومجتمعات السكان المحليين والأصليين، لتوليد الأفكار التي يمكن متابعتها على أفضل وجه من خلال الاتفاقية أو لمساندة أهداف الاتفاقية، لاشراك دوائر الأعمال في قضايا التنوع البيولوجي كوسيلة للعمل على تحقيق هدف ٢٠١٠. وفي سبيل التركيز في هذه المناقشة، فان الاجتماع الأول في عملية ينظر اليها باعتبارها عملية أوسع نطاقا، قد ركز أساسا على الشركات التي لها وقع مباشر على التنوع البيولوجي وعلى الشركات التي لها وقع على التنوع البيولوجي من خلال سلاسلها الخاصة بالتوريد.

٦- تبين المشاركون في الاجتماع سلسلة من الأفكار لتعزيز اسهام دوائر الأعمال في أهداف الاتفاقية، وهذه الأفكار ملخصة في تقرير الاجتماع (UNEP/CBD/WG-RI/1/INF/5). ويوجد عدد من هذه الأفكار يجري تطويرها في الوقت الحاضر، وسوف ترحل الى اجتماع ثان يعقد في البرازيل في موعد لاحق من عام ٢٠٠٥. وهذا الاجتماع الثاني سيكون مستوى التمثيل فيه أوسع نطاقا، وسيقوم بالاضافة الى البناء على نتائج الاجتماع السابق، بالنظر في القضايا المتعلقة بصناعات التمويل والتأمين، وكذلك في الصناعات التي تؤثر في التوصل الى الموارد الجينية وتقاسمها.

٧- ان المذكرة الحالية تستمد مادتها من نتائج ذلك الاجتماع، وكذلك من مصادر أخرى، وتستكشف السبب المنطقي والخيارات لتعزيز اشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية. وفي المذكرة كلها تستعمل عبارة "القطاع الخاص" بمعنى فضفاض، يشير أولا الى دوائر الأعمال والصناعة، سواء من القطاع الخاص أو التي تملكها الدولة والمذكرة منقسمة الى سبعة أقسام: فالقسم الثاني فيه الخطوط العريضة للسبب المنطقي لاشراك القطاع الخاص والقسم الثالث يعالج بعض المخاطر الناشئة عن اشراك القطاع الخاص أما القسم الرابع فيصف علاقة دوائر الأعمال بالتنوع البيولوجي ويتبحر القسم الخامس في الوسائل والطرائق الاحتمالية لاشراك القطاع الخاص. أما القسم السادس فهو يشمل قائمة بيانية للمبادرات الموجودة ويتضمن القسم السابع ملحوظات اختتامية.

ثانيا - السبب المنطقي لاشراك القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية

٨- ان القطاع الخاص بوصفه من أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنوع البيولوجي يمثل شريكا احتماليا هاما في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق هدف ٢٠١٠. وينبغي بذل جهود نشطة لاشراك القطاع الخاص في هذا المجال للأسباب الآتية:

(أ) يتضمن القطاع الخاص لاعبين لهم وقع هام مباشر وغير مباشر [١] على الحفظ المستدام للتنوع البيولوجي وعلى تقاسم المنافع الناشئة عن الموارد الجينية. واشراك هؤلاء اللاعبين على نحو أشد فاعلية في تنفيذ أهداف الاتفاقية من شأنه أن يشجع على تفادي الوقع السلبي على التنوع البيولوجي أو تخفيض ذلك الوقع وتشجيع الممارسات الجيدة التي يمكن أن تكون نموذجا يحتذى في الاستعمالات الأوسع نطاقا. وحيث أن مشاركة القطاع الخاص في قضايا التنوع البيولوجي كانت مشاركة محدودة في الماضي، فأي تحسين ولو كان ضعيفا في ممارسات الأعمال يمكن أن يكون اسهاما كبيرا في ادراك هدف ٢٠١٠ وتحقيق أهداف الاتفاقية؛

(ب) ان الشركات الفردية ورابطات الصناعة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الحكومات والرأي العام، فهي بذلك تملك المقدرة على رفع مستوى الاهتمام بالتنوع البيولوجي وبالاتفاقية ذاتها. وفي سياق اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) مثلا، ان تحالفا بين الشركات قد لعب دورا هاما في تعزيز الحاجة الى اطار واضح

---

[١] أن الوقع المباشر يؤثر مباشرة في التنوع البيولوجي (أي الافراط في صيد الأسماك يسبب ضياع الأنواع السمكية) بينما الوقع غير المباشر ينشأ عن أفعال لها آثار تنعكس على التنوع البيولوجي (مثل الانبعاثات الصناعية التي تسبب تلويثا للماء يؤدي بدوره الى ضياع الأنواع.

ومتفق عليه حتى تستطيع الشركات الداخلة في ذلك التحالف أن تخطط أعمالها طبقا لمقتضياته (مثلا بالاستثمار في تكنولوجيات ذات مستوى منخفض من الكربون). وبالاضافة الى ذلك، قامت شركات كثيرة بمساندة الأخذ بسياسات قوية تابعة لاتفاق كيوتو من جانب الحكومات؛

(ج) يملك القطاع الخاص معرفة وموارد تكنولوجية متعلقة بالتنوع البيولوجي كما يملك مهارات عامة أفضل في شؤون الادارة والاتصالات والبحث والتطوير. والتعبئة الفعلية لهذه الموارد يمكن أن تسهل تنفيذ الاتفاقية؛

(د) ان القطاع الخاص هو من أصحاب المصلحة الرئيسيين في السياسات والأنشطة المتعلقة بالتنوع البيولوجي. واشراكه في عمليات الاتفاقية من شأنه أن يساعد على الاتيان بمخرجات تنتجها الاتفاقية (المبادئ، الخطوط الارشادية، الأدوات المختلية)، تكون قابلة للبقاء ويمكن تبعا لذلك استعمالها لتنفيذ الاتفاقية.

٩- بالاضافة الى ذلك، فان القطاع الخاص والمؤسسات المرتبطة به تمثل مانحين لهم أهميتهم في مشروعات الحفظ التي تنفيذ أولا من خلال المنظمات غير الحكومية. وبينما هذا اعتبار هام، الا أنه ليس السبب الرئيسي في اشراك هذا القطاع في تنفيذ الاتفاقية. فتحسين ممارسات دوائر الأعمال سيكون له وقع أكبر على التنوع البيولوجي من تقديم التمويل الى مشروعات محددة.

ثالثا - مخاطر الإشراك

١٠- ان اشراك القطاع الخاص في الاتفاقية أمر ينطوي على بعض المخاطر لعمليات الاتفاقية، وهي مخاطر ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الوسائل والطرائق المتعلقة بذلك الاشراك:

(أ) تقوم الأطراف بوضع سياسة من خلال عمليات الاتفاقية. وبينما بعض الشركات قد تكون أكبر من الناحية الاقتصادية وقد يكون لها قوة أكبر من قوة بعض الأطراف نفسها في الاتفاقية، فان سلامة عمليات الاتفاقية ينبغي دائما الحفاظ عليها؛

(ب) ان الشركات التي لها وقع محسوس على التنوع البيولوجي، لها ــ بحكم تعريفها ــ مصلحة أساسية في استعمال مكونات التنوع البيولوجي وفي التوصل الى الموارد الجينية وتقاسم منافعها وكذلك في تنظيم الأنشطة المتصلة بهذا المجال؛

(ج) ينبغي أن تحرص الاتفاقية على عدم تقويض المبادرات الموجودة لتعزيز تزايد استعمال المعايير المتعلقة بالتنوع البيولوجي من جانب الآخرين بما فيهم المجموعات الصناعية والمستثمرون والنقاد، وذلك بتوفير نظرة الى مساندة شركات خاصة أو بعملية "الغسل الأخضر"[٢] لاشراك دوائر الأعمال في تنفيذ الاتفاقية؛

(د) حظيت الاتفاقية بمساندة قوية من منظمات المجتمع المدني ومن مجتمعات السكان الأصليين والمحليين. واشراك القطاع الخاص ينبغي اجراؤه بطريقة لا تضر بالصلات القائمة مع هؤلاء وغيرهم من أصحاب المصلحة.

(هـ) بينما القطاع الخاص هو من أصحاب المصلحة الهامين في تنفيذ أهداف الاتفاقية، الا أن المسؤولية الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية تقع على الأطراف نفسها؛

---

٢ يحدث "الغسيل الأخضر" عندما يتم اظهار الأشياء في مظهر يجعلها أشد فائدة للبيئة مما هي مفيدة في الواقع.

(و) اذا كانت أمانة الاتفاقية تلتمس أو تتلقى تمويلا من القطاع الخاص لوظائف رئيسية لديها فان استقلال الأمانة واستقلال عمليات الاتفاقية نفسها يمكن أن تكون أمرا معرضا للتساؤل.

١١- كما هو الحال بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة، فان المعاملات مع القطاع الخاص ينبغي أن تكون شفافة تماما ومفتوحة في سبيل الاقلال بقدر امكان من المخاطر الآنفة الذكر وكفالة أن تكون الأنشطة المتصلة باشراك القطاع الخاص أنشطة مشروعة. والخطوط الارشادية الصادرة عن الأمم المتحدة للتعامل مع دوائر الأعمال [٣] والخطوط الارشادية التي تستعملها المنظمات الأخرى يمكن أن تكون نماذج نافعة لاشراك القطاع الخاص اشراكا مشروعا.

رابعا - حالة دوائر الأعمال بالنسبة للتنوع البيولوجي

١٢- ان التنوع البيولوجي ومكوناته توفر للأفراد وللقطاعات جميعا السلع والخدمات الأساسية، التي تهددها الأنشطة البشرية. والتناقص المستمر في اتاحة هذه الموارد ينطوي على مخاطر كبيرة للأجيال القادمة من الناس والشركات[٤]. وبذلك فعلى الرغم من أن دوائر الأعمال قد تختار ادماج اعتبارات التنوع البيولوجي في ممارساتها، لأن ذلك هو "الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله" أو لمجرد ممارسة عمل من أعمال العلاقات العامة، فان عددا متزايدا من الشركات، ولا سيما الشركات التي تعتمد اعتمادا كبيرا أو لها وقع كبير على التنوع البيولوجي، تشعر أنها مضطرة الى الاستثمار في التنوع البيولوجي كي تستمر أرباحها أو تتحسن تلك الأرباح.

١٣- ان حالة دوائر الأعمال فيما يتعلق بتخفيف المخاطر على التنوع البيولوجي وتخفيف الوقع الضار على ذلك التنوع وعلى الاستثمار في الحفظ واستعادة الأنظمة الايكولوجية، أمر يرتكز الى احتياجات الشركة الى الحفاظ على ميزاتها التنافسية وامكانيتها على البقاء الطويل الأجل.

١٤- ان الصناعات التي لها وقع شديد على التنوع البيولوجي، وانتاجية احدى الشركات وكثيرا ما تدخل في ذلك ميزاتها التنافسية، هي أمور ستتأثر بسجلها في مجال التنوع البيولوجي. وقد يكون تحديد ذلك السجل بعناصر شتى هي: الامتثال للمتطلبات القانونية؛ وتنفيذ المعايير الصناعية وآليات التبليغ؛ مثل الأيزو ١٤٠٠١[٥] أو المبادرة العالمية للتبليغ [٦]، والاستجابة للطلبات من المجتمعات المحلية ومجموعات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة، وتطبيق معايير مدفوعة بدوافع المستهلكين، مثل Marine Stewardship Council[7] وغير ذلك من خطط اصدار الشركات.

١٥- حيث أن التوقعات الخاصة بالشركات والمتطلبات القانونية يزداد تحبيذها للتنوع البيولوجي، فان الشركات التي لديها سجلات طيبة في مجال التنوع البيولوجي سيكون لها ميزة هامة على الشركات التي ليس لها مثل تلك الميزة. وسجل احدى الشركات في مجال التنوع البيولوجي سيؤثر تأثيرا متزايدا في قدرتها على الحصول على موارد الأرض والبحر وغير ذلك من الموارد الطبيعية الجوهرية لعملياتها وكذلك على قدرتها على الحصول على الحق القانوني والاجتماعي لأن تعمل في أحد المجالات. وسيؤثر ذلك السجل الطيب أيضا في حصول الشركة على رأس المال وعلى التأمين، خصوصا وأن الوقع

---

[٣] ان الخطوط الارشادية الصادرة عن الأمم المتحدة للتعامل مع دوائر الأعمال موجودة في http://www.un.org/partners/business/index.asp

[4] انظر مثلا التقرير التجميعي عن تقييم الألفية للأنظمة الايكولوجية "الأنظمة الايكولوجية وفرص وتحديات الرفاه البشري بالنسبة لدوائر الأعمال والصناعة" (www.maweb.org)

[٥] ISO 14001 انما هو معيار بيئي للادارة صادر عن المنظمة الدولية للمعايير.

[٦] أن المبادرة العالمية للتبليغ انما هي عملية يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة والمنظمات المستقلة التي تضع خطوطا ارشادية ذات تطبيقية عالمية واستدامة طوعية للتبليغ. وهي مركز رسمي للتعاون تابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويعمل مع United Nations Global Compact

[٧] The Marine Stewardship Council انما هو منظمة مستقلة لا تسعى الى الربح وتعترف بمصائد الأسماك المدارة ادارة حسنة من خلال برنامج لاصدار الشهادات.

على ضياع التنوع البيولوجي أمر يزداد الاعتراف به بوصفه مخاطرة مادية لدوائر الأعمال من جانب المستثمرين والمؤسسات المالية وشركات التأمين. وبالنسبة لتجار القطاعي وغيرهم من الشركات التي تتعامل مباشرة مع الجمهور، فان امتلاكها لسجل طيب في مجال التنوع البيولوجي من شأنه أن يسهل حصولها على أسواق المستهلكين، خصوصا بينما يتزايد وعي المستهلكين بأهمية التنوع البيولوجي. وفي جميع الصناعات يمكن أن يساعد ذلك على جلب واستبقاء موظفين ذوي مؤهلات رفيعة.

١٦- ان الميزة التنافسية لاحدى الشركات وامكانية بقائها على الأجل الطويل أمر سيتأثر أيضا بانتاجيتها الشاملة. فبالنسبة للصناعات التي تعتمد على التنوع البيولوجي فان مكوناتها أو خدمات الأنظمة الايكولوجية التي يساندها التنوع البيولوجي، والتناقص في اتاحة تلك الموارد والخدمات، انما هو مخاطرة من مخاطرات الانتاج يمكن أن تؤدي الى زعزعة الأمان في سلاسل التوريد، وانخفاض الانتاجية وعدم موثوقية الخدمات وضعف جودة المنتجات. وفي هذه الصناعات ان الشركات التي تخفف من وقعها السلبي على التنوع البيولوجي وتقوم بالاستثمار في صحة الأنظمة الايكولوجية، انما تساعد على ضمان بقاء أعمالها على الأجل الطويل. وليست تقوم هذه الشركات فقط بالحفظ بل باحتمال تحسين توريد الموارد والخدمات التي تعتمد عليها، ولكنها تقوم أيضا بزيادة قدرتها على التكيف مع الظروف الجديدة وعلى أن تظل تنافسية.

١٧- ان الشركات التي يمكن أن تتوقع أو تتبين أسواقا جديدة لديها ميزة تنافسية. والضغط على التنوع البيولوجي ومكوناته وعلى خدمات الأنظمة الايكولوجية التي يساندها ذلك التنوع قد ولدت حتى الآن فرصا جديدة "خضراء" للأعمال بما في ذلك الطاقة المتجددة، والحراجة الزراعية، والسياحة الايكولوجية واستعادة الأحوال الايكولوجية. وبينما يستمر ضياع التنوع البيولوجي فان هذه الفرص سوف تصبح أشد ظهورا للعيان. والشركات التي تستغل هذه الفرص سوف تستفيد من ميزة أو من يقوم بالخطوة الأولى".

١٨- ان قدرة احدى الشركات على أن تتكيف مع التوقعات الصاعدة والمتطلبات القانونية وكذلك مع التغير البيئي المتصل بالتنوع البيولوجي سيكون لها وقع مباشر على خطها الأساسي "bottom-line". وكي تحقق احدى الشركات ميزتها التنافسية باشراكها قضايا التنوع البيولوجي مبكرا في أنشطتها، يجب أن تكون متمرسة بسياسات التنوع البيولوجي وبالاتجاه التي تتجه اليه تلك السياسات وبالأدوات المتاحة لمساعدة الشركات على التعامل مع شواغل التنوع البيولوجي. وبالمشاركة النشطة في الاتفاقية، يمكن أن تصبح الشركات في موقف تنافسي أفضل بأن تظل على دراية بالقضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي وبتقديم مدخلات في السياسات والأدوات التي تؤثر في تلك القضايا.

خامسا - الطرائق والوسائل لاشراك القطاع الخاص

١٩- ان فرص اشراك أنماط مختلفة من الصناعات في تنفيذ الاتفاقية أمر يتأثر بعلاقة كل صناعة بالتنوع البيولوجي. وعلى الرغم من أن جميع الصناعات لها وقع مباشر أو غير مباشر على التنوع البيولوجي، فان أهمية وقعها وكذلك اعتمادها التشغيلي على التنوع البيولوجي أمر متباين. فالغابات ومصائد الأسماك والى حد أقل الصناعات الصيدلانية، مثلا، تعتمد جميعا على التنوع البيولوجي لانتاجيتها، ولها وقع مباشر عليه. أما النقل وصناعات التكنولوجيا والصناعات المالية فهي من ناحية أخرى لا تعتمد مباشرة على التنوع البيولوجي لأداء عملها أو لا تؤثر تأثيرا مباشرا فيه ولكن يمكن أن يكون لها وقع غير مباشر هام على التنوع البيولوجي مثلا من خلال تلويث الهواء. وهذه الصناعات قد تتأثر ربحيتها كذلك بالتنوع البيولوجي تبعا لأنواع المنتجات التي تنتجها في حالة النقل، أو تبعا للشركات التي تستثمر فيها في حالة المؤسسات المالية.

٢٠- يقال ان الصناعات التي تعتمد على التنوع البيولوجي لانتاجيتها، توفر، اما بصفة مباشرة أو من خلال سلاسل التوريد، أو الصناعات التي لها وقع كبير مباشر على التنوع البيولوجي، توفر أكبر الفرص لاشراك القطاع الخاص. ومرد ذلك الى أن لها مصلحة من قبل في القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي (سواء أكانت تلك المصلحة معترفا بها صراحة أم لا) ولأنها، بتحسين ممارستها، يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في تخفيض المعدل الحالي لضياع التنوع البيولوجي. وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للشركات التي تتفاعل مباشرة مع المستهلكين، اذ تشعر بوقع عدم وفائها بتطلعات الجمهور الواسع مباشرة. ولهذه الشركات أيضا تأثير على سلاسل توريدها. واشراك الصناعات التي لها وقع غير مباشر كبير على التنوع البيولوجي أمر قد يكون أشد صعوبة، غير أنه يمكن أن يكون له امكانيات أوسع. واشراك دوائر البنوك والمال وصناعات التأمين مثلا يمكنه أن يدرج التنوع البيولوجي في دوائر القطاع الخاص، بجعل التنوع البيولوجي قضية تهم جميع الشركات الساعية الى الحصول على قروض أو استثمارات أو تأمين. وبينما جميع أصحاب المصلحة ينبغي لهم في خاتمة المطاف الاشتراك في تنفيذ الاتفاقية، فان الجهود الرامية الى تسهيل هذا الاشتراك يمكن أن تركز على الفرص ذات الوقع الكبير أولا. وبينما يرتفع مستوى الأهمية التي تعار للتنوع البيولوجي في القطاع الخاص، سينشأ مزيد من الفرص لمشاركة ذلك القطاع.

٢١- ان مشاركة القطاع الخاص في القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي يمكن تسهيلها من خلال آليات التنظيم و/أو المبادرات الطوعية، وهما مساران ينبغي السعي فيهما حيث أن كل منهما يساند الآخر. واشراك القطاع الخاص يشمل تحديد التزامات التنوع البيولوجي وتشغيل تلك الالتزامات. والطرائق والوسائل الاحتمالية لتسهيل تلك المشاركة محددة فيما يلي. وقد قسمت تلك الخيارات الى أربع فئات رئيسية هي: رفع مستوى الوعي بالتنوع البيولوجي وبالاتفاقية؛ استعمال الارشادات والمعايير والأدوات الأخرى؛ تعزيز وتشجيع الممارسات الجيدة على نطاق أوسع؛ اشراك القطاع الخاص في عمليات الاتفاقية. وجميع تلك الفئات فيما عدا الفئة الأخيرة يمكن القيام بها في نطاق العمليات الرسمية للاتفاقية أو في استقلال عن تلك العمليات أو بمساندة من تلك العمليات. وبالاضافة الى ذلك، قد يكون من الأفضل أن تسعى في تلك الجهود دوائر الأعمال والمجتمع المدني والمنظمات والأطراف وأمانة الاتفاقية، أو توليفة من هذه الجهات جميعا.

٢٢- ان الخيارات المبينة فيما يلي تستجيب لعدد من القضايا التي أثارها اجتماع Business and the 2010 Biodiversity Challenge، وتمثل فقط بعض الطرائق والوسائل الممكنة لاشراك القطاع الخاص. والمقصود منها أن تستكمل أو تبني على ما يوجد من قبل من عمل جار في نطاق الاتفاقية.

ألف – رفع مستوى الوعي والفهم للتنوع البيولوجي وللاتفاقية

٢٣- في سبيل تسهيل وتشجيع اشراك دوائر الأعمال في تنفيذ الاتفاقية وشؤون التنوع البيولوجي، يجدر بدوائر الأعمال وبعمليات الاتفاقية ومخرجاتها أن توصل توصيلا واضحا الى القطاع الخاص. وينطوي ذلك على نزع غطاء السرية الذي يحيط بتلك المفاهيم بالنسبة للقطاع الخاص وذلك بالوسائل الآتية:

(أ) ايراد تعريف واضح للتنوع البيولوجي ولأهميته وللتهديدات الواقعة عليه في سياق الاستعمال المستدام له؛

(ب) أن يتم، بعبارات كالتي تستعمل في دوائر الأعمال، تفسير الأهداف والعمليات وعمل الاتفاقية بما في ذلك السياسات والمعايير والخطوط الارشادية الصادرة عن الاتفاقية وعن العمليات الأخرى المتصلة بها، وكذلك بيان اتصال ذلك بدائرة الأعمال. وينبغي التركيز بصفة خاصة على هدف ٢٠١٠ وما يرتبط به من غايات وأهداف ومؤشرات، مع بيان ما يعنيه ذلك لدوائر الأعمال. وينبغي تحديث هذه المعلومات كي تشمل باستمرار ما يطرأ من تطورات جديدة على الاتفاقية؛

(ج) تعزيز أهمية دوائر الأعمال للتنوع البيولوجي ويمكن أن يشمل ذلك استكشاف وبيان المخاطر الواقعة على دوائر الأعمال اذا لم تعالج القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي واذا لم تنتهز الفرص الاحتمالية المرتبطة بدخول دائرة الأعمال الى ساحة التنوع البيولوجي.

٢٤- يمكن توصيل المعلومات السابقة الى الجهات المقصودة منها عن طريق المطبوعات والارشادات والمناقشات على الأنترنيت والورش وأدوات رفع مستوى الوعي، التي يمكن ايجادها وتطويرها من خلال المبادرة العالمية للاتصالات والتعليم وتوعية الجمهور أو بفضل جهود المؤسسات ذات الصلة، ويمكن نشرها من خلال رابطات الصناعة أو تسهيلها من خلال تلك الرابطات ومجالس الأعمال والمجتمع المدني والمنظمات التي تتفاعل بانتظام مع دوائر الأعمال ومع الوكالات الحكومية ذات الصلة. ويكون مما يساعد اصدار كتاب دليل للقطاع الخاص عن الاتفاقية، ونشرة عن هدف ٢٠١٠ وارتباطه بدوائر الأعمال وعقد ورش عن الاتفاقية ومخرجاتها، فمن شأن ذلك أن يكفل أن يتفهم اللاعبون في مجال القطاع الخاص عمليات الاتفاقية وكيف يمكن لتلك العمليات أن يكون لها وقع على ممارساتها، وتشجيع هؤلاء اللاعبين على الامتثال للسياسات والمعايير والخطوط الارشادية الصادرة عن أطراف الاتفاقية.

٢٥- ان أهمية التنوع البيولوجي والوعي بها يمكن أيضا رفعهما داخل مجتمع دوائر الأعمال وبطريقة أوسع نطاقا من خلال شن حملات تقودها الصناعة نفسها:

(أ) أن الشركات ورابطات الصناعة يمكن أن تقود أو تشارك في المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالموضوع لشن "حملة توحيد" ترمي الى ايجاد القوة الدافعة لقضايا التنوع البيولوجي في دوائر رجال الأعمال ورفع الوعي بذلك التنوع على نطاق أوسع. وشن حملة من جانب الصناعة يكون عنوانها "لا ضياع صاف" تلتزم الشركات بموجبها بعدم احداث ضياع صاف للتنوع البيولوجي نتيجة لممارساتها مثلا، يمكن القيام بها لتحديد اسهام دوائر الأعمال وتركيز هذا الاسهام على هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ ويمكن أن يضم بيانا للمساندة وللالتزام بذلك الهدف. وهذه الأفكار أو الأفكار المشابهة لها يمكن النظر اليها باعتبارها اسهامات من دوائر الأعمال في الشراكة العالمية في سبيل التنوع البيولوجي (انظر UNEP/CBD/WG-RI/1/7Add.1).

(ب) ان الشركات والرابطات الصناعية يمكن أن تصمم وتنفذ حملات لرفع مستوى الوعي بقضايا التنوع البيولوجي التي تؤثر في الشركات والرابطات أو التي يكون للشركات والرابطات وقع فيها، مع ذكر التدابير التي اتخذتها لمعالجة هذه الشؤون. ويمكن أن توفر تلك الحملات بذل أنشطة متعلقة بعلاقات عامة لدوائر الأعمال أو لمنهجيات الحفاظ المستدام على الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها دوائر الأعمال لاجراء عملياتها. ويمكن أن يكون هذا التدبير مناسبا بصفة خاصة بالنسبة لرابطات الصناعة المعنية بالصناعات التي تستهلك قدرا كبيرا من الموارد الطبيعية.

٢٦- ان رفع مستوى الوعي الجماهيري بأهمية التنوع البيولوجي ومكوناته يمكن أن يلعب أيضا دورا هاما في تشجيع دوائر الأعمال على ادماج اعتبارات التنوع البيولوجي في ممارساتها. والجمهور يتكون من مستهلكين وأصحاب مصلحة يملكون القدرة على التأثير في ممارسات الأعمال. والجمهور الذي يكون على وعي بشؤون التنوع البيولوجي وما يتصل به، سيطلب على الأرجح الالتزام بمعايير أعلى مستوى من المعايير التي تلتزم بها الشركات فيما يتعلق بممارسات التنوع البيولوجي. وبذلك فان رفع مستوى وعي الجماهير بشؤون التنوع البيولوجي على المستويين العالمي والوطني، اما من خلال المبادرة العالمية بشأن الاتصالات والتعليم وتوعية الجمهور أو من خلال آليات أخرى، أمر يمكن أن يلعب دورا هاما في تشجيع دوائر الأعمال على الاشتراك في القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي.

.

باء – استعمال الارشادات والمعايير والأدوات الأخرى

٢٧- فيما يلي قائمة بالارشادات والمعايير والأدوات الكفيلة بتسهيل اشراك القطاع الخاص في القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي:

(أ) *ان ادراج التنوع البيولوجي فيما يوجد من خطوط ارشادية ومؤشرات سواء أكانت طوعية أو الزامية، وكذلك في خطط القبول* التي تمتثل لها بانتظام الشركات المختلفة بما في ذلك المؤسسات المالية الذي كثيرا ما تستعمل تلك المعايير والخطوط الارشادية والمؤشرات في صنع قراراتها (مثل معايير SEC [٨] و Sarbanes-Oxley [٩] و Global Reporting Initiative و FTSE4Good [١٠] و ISO 14001، وسياسات صون البيئة والخطوط الارشادية الصادرة عن البنك الدولي والشركة الدولية للشؤون المالية وبنوك التنمية الاقليمية). ومعظم هذه المعايير والخطوط الارشادية قليلا ما تكون انعكاسا للطائفة الكاملة لقضايا التنوع البيولوجي، أو ربما لا تعكس تلك القضايا أصلا. وكفالة الادماج الجيد لشؤون التنوع البيولوجي في المعايير والخطوط الارشادية التي تسترشد بها قرارات الاستثمار أمر يساعد على ادراج شؤون التنوع البيولوجي في مختلف القطاعات، ببيان أن عدم ادراجها ينطوي على مخاطرة مادية مع بيان موقف التنوع البيولوجي ازاء القضايا الأخرى المتصلة بالانتاج المستدام. وادماج التنوع البيولوجي في المعايير الموجودة بدلا من انشاء معايير مستجدة تماما أمر يساعد على تخفيف عبء التبليغ على عاتق الشركات؛

(ب) *ايجاد معالم للتنوع البيولوجي على كل طريق محدد لكل قطاع.* فمجموعة من معالم الطريق على القطاعات المحددة، التي يلتزم بها حسب نهج موحد، من شأنها أن توفر للمستثمرين وللمؤسسات المالية آلية شاملة لتقييم ممارسات ادارة الشركات لشؤون التنوع البيولوجي وتخدم كدليل وأداة قياس لأداء الشركات في مجال التنوع البيولوجي. ومن المفروض أن يتم وضع معالم الطريق بما يتمشى مع مؤشرات عام ٢٠١٠، وادماج تلك المعالم في عمليات الاستثمار أو أن تأخذ بها مؤسسة ذات مستوى رفيع من الأهمية؛

(ج) *ايجاد معايير لتطوير التنوع البيولوجي.* أن وضع اطار متين وقابل للتنبؤ بمضمونه لتنظيم شؤون التنوع البيولوجي هو أمر هام لتسهيل اشراك القطاع الخاص في شؤون ذلك التنوع [١١] . ان سياسات التنوع البيولوجي وخطوطه الارشادية ومعاييره التي وضعت تحت ظل الاتفاقية تسهم في الاطار التنظيمي على المستويين الوطني والدولي. وفي الوقت الحاضر لا توجد مع ذلك طائفة شاملة من المعايير الخاصة بالتنوع البيولوجي لارشاد مثل ذلك الاطار التنظيمي. وترجمة غايات وأهداف الاتفاقية الى مجموعة واضحة المعايير يمكن تحويلها الى أهداف ملموسة تلتزم بها دوائر الأعمال، من شأنه تسهيل ادماج اعتبارات التنوع البيولوجي في سياسات وممارسات دوائر الأعمال؛

(د) *اصدار الارشادات عن تحديد سياسات التنوع البيولوجي.* فبينما تدعي كثير من الشركات أنها مهتمة بشؤون البيئة، الا أن قليلا منها ما يملك استراتيجيات وسياسات محددة لمعالجة شؤون ذلك التنوع في عملياتها. وبينما قامت الشركات بتحديد بعثات والتزامات التنوع البيولوجي الا أن ذلك التحديد كثيرا ما تنقصه التفاصيل اللازمة لتشغيلها.

---

[٨] ان معايير SEC هي معايير قابلة للتطبيق في United States Securities and Exchange Commission، لحماية المستثمرين والحفاظ على سلامة أسواق الأوراق المالية.

[9] The Sarbanes-Oxley Act هو قانون أمريكي صدر في ٢٠٠٢ لحماية المستثمرين بايجاد متطلبات لكشف النقاب عن الممارسات المالية والمحاسبية، التي تكون هيئة SEC قد بينتها على نحو أشد تحديدا.

[١٠] FTSE4Good Indices هو معيار لقياس أداء الشركات التي تفي بشكل عام بالمعايير المعترف بها في مجال مسؤولية الشركات. و FTSE هي شركة مستقلة بدأت نشاطا مشتركا بين Financial Times و London Stock Exchange.

[١١] انظر ورشة OECD بشأن MEAs and Private Investment المعقودة في هلسنكي في ١٦-١٧ يونيه ٢٠٠٥. الرسائل الرئيسية.

والارشادات المتعلقة على وجه التحديد بكل قطاع بشأن وضع وتنمية سياسات التنوع البيولوجي من شأنه أن يساعد الشركات على تحديد سياسات جديدة وتقدمية أو على الادماج الكامل للقضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي في سياساتها الأوسع نطاقا المتصلة بشؤون البيئة وشؤون الانتاج المستدام. وهذه الارشادات يمكن أن تكون قائمة على أساس مبادئ نوعية أو مقاييس لادارة التنوع البيولوجي في دوائر الأعمال تعكس غايات الاتفاقية وأهدافها؛

(هـ) *الارشادات والأدوات لتشغيل التزامات التنوع البيولوجي.* ان كثيرا من الشركات قد صدرت عنها التزامات لسياسة عامة تتعلق بالتنوع البيولوجي ولكن ليس لديها الاستراتيجيات أو الأدوات لتنفيذ تلك السياسات. وبعض الأدوات الرئيسية تشمل ما يلي:

(١) ارشادات بشأن الممارسات الجيدة التي تتعلق بكل قطاع بالذات، مثل انشاء خطط عمل تتعلق بالتنوع البيولوجي وادماج التنوع البيولوجي في التقييمات البيئية وتقييمات الوقع البيئي والاجتماعي؛

(٢) تدابير لقياس قيمة التنوع البيولوجي لوضع الأولويات وايجاد الأدوات اللازمة لصنع القرار على المستوى الاقليمي ومستوى المناظر الطبيعية؛

(٣) التعويضات المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ان مزيدا من وضع وتطوير التدابير المعيارية لتعويضات التنوع البيولوجي أمر قد يمكن الشركات من الوفاء بالتزاماتها في التعويض عن الوقع الضار الذي لا يمكن تفاديه الناشئ عن عملياتها؛

(و) *الشراكات مع منظمات المجتمع المدني.* ان منظمات المجتمع المدني التي تتخصص في القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي يمكن ان تساعد الشركات على تحديد وتشغيل سياسات التنوع البيولوجي. وفي مقابل ذلك يمكن أن تقدم الشركات خبرة في شؤون الادارة وطائفة من المهارات والموارد ذات الصلة بالموضوع؛

(ز) *التدابير الحافزة.* يمكن اسداء مساعدة للأطراف لوضع وتطوير وتنفيذ التدابير الحافزة لاشراك القطاع الخاص في حفظ التنوع البيولوجي والاستعمال المستدام لمكوناته. ويتضمن ذلك تطبيق تدابير تنظيمية، وكذلك اتخاذ تدابير حافزة أشد مرونة مثل خطط المبادلة التجارية أو ايجاد طرائق تشجع على انشاء الأسواق. وعلى غرار ذلك، فان العمل مع الأطراف لازالة الحوافز الضارة من شأنه أن يساعد على رفع الوعي بأهمية قضايا التنوع البيولوجي في القطاع الخاص. وهذه أمور يعالجها برنامج العمل بشأن التدابير الحافزة (المقرر ٥/١٥)، الذي تم وضعه استجابة للمادة ١١ من الاتفاقية.

جيم - رفع مستوى الوعي بأهمية الممارسات الجيدة وتشجيع تلك الممارسات على نطاق أوسع

٢٨- من أكبر التحديات في مجال اشراك دوائر الأعمال في القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي هو التوصل الى ما يتجاوز زعماء تلك الصناعات لاشراك بقية العاملين في القطاع. ومعظم الشركات اما لا تدرك وقعها على التنوع البيولوجي أو تنكر أن لها أي وقع أو لا تشعر بضغط لتخفيف ذلك الوقع. وقليل من الشركات المملوكة للدولة مثلا تخضع لتوقعات المستهلكين أو المستثمرين، وكثيرا ما ينقص المنشأت الصغيرة والمتوسطة الخبرة اللازمة أو القدرة اللازمة لمعالجة شؤون التنوع البيولوجي.

٢٩- ان الممارسات الجيدة بين القطاع الأوسع في دوائر الأعمال يمكن تعزيزها من خلال رابطات الصناعة ومجالس دوائر الأعمال وغير ذلك من منظمات القطاع الخاص. وأيضا ان منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية العاملة

على نطاق واسع في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، والادارة السديدة للتنوع البيولوجي بصفة خاصة يمكن أن تستطيع التوصل الى طائفة واسعة من اللاعبين في مجال القطاع الخاص. ويمكن أيضا للوكالات الحكومية أن تلعب دورا للتوصل الى مختلف الصناعات وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في شؤون التنوع البيولوجي وما يتصل به. وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للشركات التي تملكها الدولة، والتي يمكن استعمالها لتضرب مثلا للشركات الأخرى العاملة تحت ولاية السلطة نفسها.

٣٠- بالاضافة الى الارشادات المتعلقة بمواد التوعية والالتزام بالممارسات الجيدة، الموصوفة في القسم الخامس – ألف، فان الدراسات الخاصة بموقف زعماء الصناعة يمكن أن تساعد على تعزيز الممارسات الجيدة ورفع مستواها. ان خبرة زعماء الصناعة يمكن أيضا تقاسمها من خلال عقد ورش بشأن أدوات الممارسات الجيدة ومن خلال ايجاد دراسات تستهدف أهدافا محددة. وتوفير التمويل اللازم لبذر بذور هذه الورش والشراكات من شأنه أن يسهل مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيها.

٣١- ان كثيرا من المبادئ والخطوط الارشادية وخطط اصدار الشهادات وغيرها من الأدوات المتعلقة بدوائر الأعمال وقضايا التنوع البيولوجي موجودة من قبل فعلا؛ بيد أنه لم يتم وضع قائمة جرد بها أو لم يتم ايواؤها في موقع وحيد يمكن التوصل اليه. وبالاضافة الى ذلك، ان الشركات كثيرا ما لا تعرف ما هي الأدوات الأفضل. ومن المرجح أن تستفيد دوائر الأعمال من ايجاد مصدر لأفضل الأدوات وكذلك ايجاد ارشادات عن الأدوات التي يجدر استعمالها في أفضل الممارسات.

دال - اشراك القطاع الخاص في عمليات الاتفاقية

٣٢- ان تسهيل مشاركة القطاع الخاص بوصفه من أصحاب المصلحة الشرعيين في عمليات الاتفاقية من شأنه أن يبقي القطاع الخاص على بينة أو على اتصال بقضايا السياسة العامة المتصلة بالتنوع البيولوجي. ومن شأن ذلك أيضا أن يسهل استمداد القطاع العام من المهارات والتكنولوجيات وقدرات الدوائر الصناعية ودوائر الأعمال على تقاسم أفضل الممارسات، ومن شأنه أن يساعد على جعل منتجات عمليات الاتفاقية (الأدوات، الخطوط الارشادية، الخ) أمرا عمليا وواقعيا.

٣٣- على الصعيد الوطني، يمكن للأطراف أن تعطي أولوية لاشراك الشركات ورابطات الصناعة العاملة تحت ولايتها في التنفيذ الوطني للاتفاقية. من شأن ذلك أن يساعد أن تصبح الشركات على بينة من التشريعات وأن تمتثل للتشريعات الوطنية الخاصة بالتنوع البيولوجي وأن تسهم في تحقيق أهداف الاتفاقية. واشراك الأطراف يمكن أن يحدث من خلال اشراك القطاع الخاص في ايجاد وتنفيذ الـ NBSAPs وغير ذلك من السياسات والنظم المتصلة بالتنوع البيولوجي، مثل قوانين توريد الموارد، وآليات اصدار الشهادات للمنتجات، وتنظيم عمليات التخطيط. واشراك ممثلين عن القطاع الخاص في التحضيرات وفي الوفود الوطنية الى اجتماعات الاتفاقية وكذلك، اذا كان الأمر مناسبا، ترشيح أفراد منهم للمشاركة في أفرقة الخبراء التقنيين، هو أمر من شأنه أن يساعد على تسهيل تلك المشاركة، كما تساعد على ذلك الورش الرامية الى تحسين الاتصالات بين الحكومة وممثلي دوائر الأعمال.

٣٤- على المستوى الحكومي الدولي، يمكن أن تشمل المشاركة ما يلي:

(أ) التشجيع، من خلال الآليات الموجودة، للقطاع الخاص على الاتيان بمدخلات في اجتماعات مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية وغير ذلك من الاجتماعات المفتوحة العضوية المتصلة بالاتفاقية؛

(ب) تسهيل مدخلات القطاع الخاص في برامج العمل المواضعية والقضايا المشتركة بين عدة قطاعات في نطاق الاتفاقية، وآلية تبادل المعلومات وغير ذلك من عمليات الاتفاقية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال مشاورات ومن خلال دعوة القطاع الخاص الى المشاركة في أفرقة الخبراء ومجموعات الاتصال ذات الصلة؛

(ج) انشاء آلية محددة لاشراك القطاع الخاص في عمليات الاتفاقية مثل فريق اتصال معني بقضايا القطاع الخاص أو انشاء شبكة طوعية مرتبطة بالشراكة العالمية في مجال التنوع البيولوجي، المقترحة (انظر UNEP/CBD/WG-RI/1/7Add.1).

سادسا - ما يوجد من مبادرات وفرص

٣٥- ان منهجيات اشراك القطاع الخاص على نحو محدد ينبغي تعريفها مقابل خلفية المبادرات الموجودة في مجال دوائر الأعمال والتنوع البيولوجي، لكفالة أن تبني تلك المبادرات على الدروس المستفادة ولا تقوم بتقويض أو بايجاد ازدواجية بالقياس الى ما يوجد من مبادرات أخرى. ووجود عينة متنوعة وارشادية من المبادرات الموجودة أمر وارد فيما يلي: (انظر http://www.biodiv.org/doc/meetings/biodiv/b2010-01/information/b2010-01-inf-01-en.doc) للحصول على قائمة أشمل بتلك المبادرات:

(أ) ان Energy and Biodiversity Initiative (EBI) هي شراكة بين شركات BP، Chevron، Texaco، Shell، Statoil) وخمسة منظمات للحفظ (Conservation International, Fauna and Flora International, IUCN (The World Conservation Union، The Nature Conservancy, Smithsonian Institution) لتحسين الأداء البيئي للعمليات المتصلة بالطاقة وزيادة الفرص المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي في صناعة النفط والغاز. وقد أوجدت عددا من الأدوات والخطوط الارشادية لهذا الغرض، تشمل مؤشرات خاصة بالتنوع البيولوجي وخطوطا ارشادية لادماج التنوع البيولوجي في استراتيجيات الادارة البيئية وفي تقييمات الوقع البيئي والاجتماعي وفي عمليات اختيار المواقع؛

(ب) هناك كثير من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الدولية العاملة في مجال التنوع البيولوجي قد وضعت برامج لاشراك القطاع الخاص. فقد طرحت الـ IUCN مبادرة لدوائر الأعمال والتنوع البيولوجي في ٢٠٠١، وهي تعمل مع عدة شركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص لادماج التنوع البيولوجي في مجال الأعمال. والـ IUCN-ICMM (International Council for Mining and Minerals) هو حوار مثلا يرمي الى تحسين أداء صناعة التعدين (mining) في مجال حفظ التنوع البيولوجي وتوفير مجال للتعاون بين أصحاب المصلحة؛

(ج) وهناك منظمات أخرى غير حكومية مثل أصدقاء الأرض، قد أخذت بنهج مختلف لاشراك دوائر الأعمال في القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي وهم يعملون "كعيون مراقبة" تكفل محاسبة دوائر الأعمال عن الأفعال التي تقوم بها وعن وفائها بالالتزامات المتصلة بالتنوع البيولوجي وبأنشطة اللوبي التي تقوم بها الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، برفع وعي المستهلكين ومن خلال أوجه نشاط أخرى؛

(د) هناك عدد من الشركات لديها معايير خلقية صارمة و/أو سياسات محددة تتعلق بالتنوع البيولوجي. فهيئة Unilever، التي هي من مؤسسي Marine Stewardship Council (مع الصندوق العالمي لحفظ الطبيعة) قد استهدفت استعمال الأسماك الصادرة عن مصادر قابلة للاستدامة فقط بحلول عام ٢٠٠٥. ويسبق ذلك الأهداف التي أخذت بها القمة

العالمية للتنمية المستدامة وأخذت بها الاتفاقية، ويمكن استعمالها لتعزيز المعايير واعطاء مزيد من المصداقية لهدف عام ٢٠١٠؛

(هـ) يوجد عدة صناديق استثمارية تشجع الشركات التي تستثمر في شواغل التنوع البيولوجي من خلال تنشيط أصحاب المصلحة. وهيئة Insight Investment التي هي الهيئة القائمة بادارة Halifax and Bank of Scotland تطبق سياستها وتصرف شؤونها وتتولى مسؤوليتها كشركة عن جميع الموجودات التي تقوم بادارتها وهي زهاء ٧٥ مليار جنيه استرليني، وتعمل مع الشركات على تشجيعها على الأخذ بمعايير عالية في القضايا الاجتماعية والبيئية والخلقية. وهي تعمل في الوقت الحاضر مع الشركات القائمة بالاستخراج وشركات المنافع المختلفة، على ادماج التنوع البيولوجي في ممارساتها وقد وضعت معالم على طريق التنوع البيولوجي لقياس جودة الأداء.

(و) ان بعض وكالات الائتمان الخاصة بالتصدير والبنوك الخاصة ومؤسسات الأقراض المتعددة الأطراف قد بدأت ادماج التنوع البيولوجي في قراراتها المتعلقة بالاستثمار. International Finance Corporation مثلا تدمج اعتبارات التنوع البيولوجي في معايير الأداء لقطاع التمويل الخاص في الأسواق الصاعدة كجزء من سياستها المتعلقة باستدامة الوضع الاجتماعي والبيئي؛

(ز) The Global Compact انما هو مبادرة من الأمين العام للأمم المتحدة، طرحت عام ٢٠٠٠، وتجمع بين مئات الشركات من جميع أنحاء العالم، والعمالة الدولية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، لتعزيز "المواطنية للشركات" ولاشراك دوائر الأعمال في حل التحديات الناشئة عن العولمة. و the Global Compact انما هي مبادرة طوعية تقوم على أساس عشرة مبادئ دولية في مجالات حقوق الانسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد، ويسعى الموقعون عليها الى تحقيق تقدم من خلال الحوار السياسي والتعلم والشبكات الوطنية والاقليمية والمشروعات. والالتزامات بتلك الهيئة لا يجرى تطبيقها الزاميا. وانما يعتمد التطبيق على المحاسبة من ناحية الجمهور وعلى الشفافية وعلى الشركات المستنيرة ذات العلم بحقوقها الذاتية وعلى العمالة والمجتمع المدني، في سبيل اتخاذ التدابير الكفيلة بتطبيق المبادئ العشرة.

٣٦- هذه النهوج المختلفة المبينة أعلاه قد تكون مساندة بعضها للبعض في اعطاء قوة دفع للمعايير وتعزيز قضايا التنوع البيولوجي.

سابعا - الخلاصة

٣٧- ان القطاع الخاص، الذي هو قطاع من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التنوع البيولوجي، يملك امكانية تقديم اسهام كبير في تحقيق أهداف الاتفاقية بادماج اعتبارات التنوع البيولوجي في سياساته وممارساته. والى الآن، ظلت هذه الامكانية غير مطبقة الى حد بعيد. وهدف عام ٢٠١٠ والهدف ٤-٤ من الخطة الاستراتيجية مع ذلك قد حققا تركيزا جديدا على التزام القطاع الخاص بتنفيذ الاتفاقية. وفي الوقت نفسه بدأت دوائر الأعمال بالاعتراف، على نحو مستقل، بأهمية التنوع البيولوجي في تحقيق استدامة الانتاج، مما أنشأ بيئة تمكينية لذلك الالتزام.

٣٨- في سبيل تجنيد اسهامات القطاع الخاص المحتملة لتحقيق هدف عام ٢٠١٠، تحتاج الأطراف الى أن تنظر في الطرائق والوسائل الكفيلة بتشجيع مشاركة دوائر الأعمال في القضايا المتصلة بالتنوع البيولوجي، اما داخل عمليات الاتفاقية أو في محاذاة تلك العمليات. وتحتاج الأطراف أيضا الى أن تبني على المبادرات والبرامج والشراكات الموجودة ذات الصلة، بما في ذلك the Business and the 2010 Biodiversity Challenge، الذي هو الاجتماع الذي يكفل أن يلتزم جميع أصحاب المصلحة ــ بحلول عام ٢٠١٠ ــ وبتحقيق أهداف الاتفاقية ويعملوا معا على هذا التحقيق.